

إدارة  
العلاقات  
الخارجية

# صندوق النقد الدولي

## نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي  
700 19<sup>th</sup> Street, NW 20431  
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم ١١٧١٠  
لنشر الفوري  
٢٧ أغسطس آب ٢٠١٠

### المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٠ مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في ١٢ يوليو ٢٠١٠ مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.<sup>١</sup>

#### خلفية

كانت المملكة العربية السعودية مهياً تماماً لمواجهة الأزمة العالمية بفضل الدروس المستفادة من التجربة التي خاضتها في منتصف ثمانينات القرن الماضي عندما انهارت أسعار النفط وتعرضت المملكة لأزمة مصرفية حادة. وأدى الحذر في سياسة المالية العامة إلى توفير الحيز المالي اللازم لاتخاذ إجراءات قوية في مواجهة الأزمة العالمية. وكان للأطر الرقابية والتنظيمية السليمة أكبر الأثر أيضا في تعزيز قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الأزمة. وأصبحت السياسة الاحترازية الكلية المضادة للاتجاهات الدورية، على وجه الخصوص، من السمات المعتادة في منهج إدارة المخاطر المعتمد لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

<sup>١</sup> تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بصفته رئيسا للمجلس التنفيذي، ملخصا لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو. وللاطلاع على شرح للعبارات الواصفة التي يكثر استخدامها في تلخيص المناقشات، يرجى الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت:

<http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/misc/qualifiersa.pdf>

وأدت دفعة التنشيط المالي الكبيرة إلى دعم النشاط الاقتصادي، كما امتدت آثارها الإيجابية إلى الخارج فارتفعت تحويلات العاملين بنحو ٢٠% لتصل إلى ٢٥ مليار دولار. وأبدى النمو غير النفطي صمودا ملحوظا عند مستوى ٣,٨% في عام ٢٠٠٩، بانخفاض لم يتجاوز ٠,٥ نقطة مئوية عن المسجل في عام ٢٠٠٨ رغم التأثيرات العالمية المعاكسة. وأدى انخفاض أسعار النفط ودفعة التنشيط المالي الكبيرة إلى تحول رصيد المالية العامة الكلي من فائض بلغ ٣٢,٥% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ إلى عجز قدره ٦,١% في عام ٢٠٠٩، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٢. كذلك تراجع فائض الحساب الجاري الخارجي من ٢٨% من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨ إلى حوالي ٦% في عام ٢٠٠٩، في انعكاس آخر لانخفاض الإيرادات النفطية. أما معدل التضخم فقد سجل تراجعا كبيرا عن مستوى الذروة الذي وصل إليه في عام ٢٠٠٨ (١١,١%) - نتيجة انخفاض أسعار الواردات - رغم دفعة التنشيط المالي الكبيرة والأوضاع النقدية التيسيرية.

وركزت عمليات مؤسسة النقد العربي السعودي على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي وحفز النمو الائتماني. وقد أبدى الجهاز المصرفي صمودا مستمرا بتجاوزه الأزمة، فظلت البنوك رابحة رغم تراجع الأرباح المحققة بنسبة ١٠% في عام ٢٠٠٩ بسبب زيادة مخصصات خسائر القروض، ولا تزال القروض المتعثرة منخفضة نسبيا رغم ارتفاعها في عام ٢٠٠٩. وتتيح نسبة كفاية رأس المال البالغة ١٦,٥% هامشا كبيرا للوقاية من الصدمات المعاكسة. وقد مر الائتمان المصرفي المقدم للقطاع الخاص بمرحلة استقرار في عام ٢٠٠٩ بالرغم من وفرة السيولة، لكن هذا الاستقرار لم يشكل قيدا كبيرا على النمو نظرا لتوافر مصادر تمويلية بديلة.

وتتميز قطاع الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بسلامة أوضاع ميزانياته العمومية في نهاية عام ٢٠٠٩. غير أن الربحية كانت أقل من مستوياتها في السنوات السابقة على الأزمة (عدا في قطاع الاستثمار المتعدد)، حيث انخفضت بنحو ٣٠% في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٨.

ولا تزال الآفاق إيجابية بوجه عام، وتظل أبرز المخاطر هي حدوث انخفاض حاد في أسعار النفط، وإن كان ذلك بعيد الاحتمال. ويُتوقع ارتفاع إجمالي الناتج المحلي غير النفطي إلى ٤,٢٥% في عام ٢٠١٠، مع استمرار الدعم المستمد من موقف المالية العامة التوسعي وتحسن أوضاع الائتمان. وتشير التوقعات إلى حدوث تحسن في كل من حساب المالية العامة والحساب الخارجي، انعكاسا لتحسن الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن يظل التضخم في حدود ٥% في عام ٢٠١٠، متأثرا باستمرار تضخم أسعار الإيجارات والمواد الغذائية وموقف المالية العامة التوسعي والسياسة النقدية التيسيرية. ويُنتظر أن يتراجع التضخم تدريجيا بعد عام ٢٠١٠، متشيا مع الارتفاع المتوقع في أسعار الفائدة العالمية والخروج تدريجيا من مرحلة التنشيط المالي. ولا يزال تأثير مشكلة الديون السيادية في أوروبا محدودا حتى الآن.

## تقييم المجلس التنفيذي

أشار المديرون التنفيذيون إلى أن المملكة العربية السعودية كانت مهياًة تماماً لمواجهة الأزمة العالمية بفضل اعتماد أطر رقابية وتنظيمية سليمة واتباع سياسات اقتصادية كلية ومالية رشيدة في السنوات السابقة. وأثنى المديرون على الحكومة لمبادرتها في الوقت المناسب باتخاذ تدابير قوية على صعيد السياسات، لا سيما دفعة التنشيط المالي الكبيرة الموجهة بدقة، وما أبدته من مهارة في إدارة السياسة النقدية بحيث استطاعت الحد من تأثير الأزمة، ودعم النمو القوي في القطاع غير النفطي، والمساهمة في تنشيط الطلب العالمي. وتبدو آفاق الاقتصاد إيجابية رغم وجود بعض المخاطر، لا سيما الناشئة عن تقلب أسعار النفط.

وأيد المديرون خطط الحكومة لسحب إجراءات التنشيط المالي وإعادة نمو الإنفاق إلى مستويات قابلة للاستمرار متى أصبح النمو الاقتصادي قادراً على الاستمرار ذاتياً. ورحب المديرون بالجهود المبذولة لتحديث إجراءات تحصيل الإيرادات، وأوصوا بمراجعة كفاءة الإنفاق بصفة دورية وتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى التخطيط للإنفاق ضمن إطار متوسط الأجل. كذلك رحب المديرون أيضاً بطلب الحكومة السعودية الحصول على مساعدة فنية في إنشاء وحدة تختص بالسياسات المالية الكلية. وأيد المديرون الجهود التي تهدف إلى إبطاء نمو الاستهلاك المحلي للمنتجات النفطية، مشيرين إلى أن إجراء إصلاح شامل لنظام الدعم من شأنه أن يساهم في خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة.

ورأي المديرون أن السياسة النقدية ينبغي أن تظل حريصة على الموازنة بين دعم النشاط الاقتصادي والسيطرة على التضخم. ورغم ملائمة الموقف النقدي الراهن، فسوف يتعين امتصاص السيولة الزائدة إذا ما ظهرت ضغوط تضخمية.

وأيد المديرون قرار الحكومة مواصلة ربط سعر الصرف بالدولار الأمريكي، وهو نظام أتاح الاعتماد على ركيزة اسمية موثوقة ومستقرة وساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي. وشجعوا الحكومة على مواصلة تطوير قدراتها الفنية والتشغيلية لإدارة سياسة نقدية أكثر فعالية، الأمر الذي يمكن الاستفادة منه في ظل الاتحاد النقدي المزمع. وأشار المديرون إلى تقييم الخبراء الذي يفيد باتساق مستوى سعر الصرف مع أساسيات الاقتصاد بوجه عام، بينما أقرّوا بوجود عيوب منهجية في هذا التقييم في حالة البلدان المصدرة للنفط.

وأعرب المديرون عن رأيهم بسلامة أساسيات الجهاز المصرفي، مشيرين إلى أن أبرز الدروس المستفادة من الأزمة هي أهمية الاستمرار في تحسين التقييمات الائتمانية التي تجريها البنوك وفي زيادة الشفافية والإفصاح، لا سيما من جانب المؤسسات الكبرى. ورغم الدور الأساسي الذي ساهمت به مؤسسات الإقراض المتخصصة الحكومية أثناء الأزمة، فإن الأنشطة التي تزاؤها ينبغي أن تخضع للمراجعة في مرحلة ما بعد الأزمة. ورحب المديرون بتحسين آفاق الائتمان في

الأونة الأخيرة والتي تكتسب أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي مستقبلا. ورأوا أن تطوير سوق السندات المحلية عنصر مهم في تنويع مصادر تمويل الاقتصاد ودعم قدرته على الصمود في مواجهة الأزمات.

وأشاد المديرين بالحكومة السعودية لدورها القيادي في تحقيق استقرار أسواق النفط واستمرارها في تنفيذ الخطط الموضوعية لتوسيع طاقتها الإنتاجية رغم انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاجه إلى مستويات قياسية.

وأقر المديرين بأن التحدي الأكبر على المدى المتوسط هو إنشاء فرص العمل اللازمة لمواكبة النمو السكاني السريع من خلال النمو المرتفع والقابل للاستمرار في القطاع غير النفطي. وسيطلب إحراز هذا الهدف منهاجا متعدد الأبعاد تصاحبه إصلاحات هيكلية في مختلف قطاعات الاقتصاد، بما فيها سوق العمل، ومواصلة التقدم في إصلاح نظام التعليم، والتدريب، وتحسين مناخ العمل. ومن شأن معالجة الثغرات في الإطار المنظم لإجراءات الإعسار وحقوق الدائنين أن يساهم في تخفيف قيود التمويل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

ورحب المديرين بتصميم الحكومة السعودية على مواصلة تحسين جودة البيانات الإحصائية ونطاق تغطيتها، وأيدوا طلبها الحصول على المساعدة الفنية من صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

وأثنى المديرين على الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحثوها على مواصلة تلك الجهود وفق التقييم الأخير الذي أجرته "فرقة العمل للإجراءات المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال".

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع كل بلد، ومتابعة المستجدات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي الأطول أجلا مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

## المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٦ - ٢٠١٠

التوقعات	التقديرات		٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	
	الأولية	٢٠٠٩				
	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	(التغير %)
<b>الإنتاج والأسعار</b>						
	٣,٧	٠,٦	٤,٢	٢,٠	٣,٢	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	٢,٣	٦,٧-	٤,٢	٣,٦-	٠,٨-	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
	٤,٣	٣,٨	٤,٣	٤,٧	٥,١	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
	٤٣٤	٣٧٦	٤٧٧	٣٨٥	٣٥٧	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
	٥,٢	٥,١	٩,٩	٤,١	٢,٣	مؤشر أسعار المستهلكين
						(% من إجمالي الناتج المحلي)
<b>متغيرات الموازنة والمتغيرات المالية</b>						
	٣٩,٨	٣٦,٢	٦١,٦	٤٤,٦	٥٠,٨	إيرادات الحكومة المركزية
	٣٥,٠	٣٠,٨	٥٥,١	٣٩,٠	٤٥,٣	منها: إيرادات نفطية
	٤١,٠	٤٢,٣	٢٩,١	٣٢,٣	٢٩,٨	نفقات الحكومة المركزية
	١,٢-	٦,١-	٣٢,٥	١٢,٢	٢١,٠	رصيد المالية العامة (العجز -)
	٧١,٠-	٦٨,٧-	٥٧,٧-	٥٥,٨-	٤٨,٢-	الرصيد الأولي غير النفطي (% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي)
	٩,٢	١٠,٧	١٧,٦	١٩,٦	١٩,٣	التغير في النقود بمعناها الواسع (%)
						(بمليارات الدولارات الأمريكية)
<b>القطاع الخارجي</b>						
	٢٢٨,٩	١٩٢,٦	٣١٣,٩	٢٣٣,٥	٢١١,٣	الصادرات
	١٩٥,٦	١٦٣,٣	٢٨١,٤	٢٠٥,٦	١٨٨,٥	منها: نفط ومنتجات مكررة
	١٠٨,٦-	٨٧,٢-	١٠١,٦-	٨٢,٧-	٦٣,٩-	الواردات
	٢٩,٠	٢٢,٨	١٣٢,٥	٩٣,٥	٩٩,١	الحساب الجاري
	٦,٧	٦,١	٢٧,٨	٢٤,٣	٢٧,٨	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
	٤٢٩,٨	٤٠٥,٩	٤٣٨,٥	٣٠١,٣	٢٢١,٤	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	٢٤,٨	٢٥,٣	٣٢,٢	٢٠,١	١٨,١	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
						(عدد شهور تغطية الواردات من السلع والخدمات)
	...	٨,٢	٢,٣	٢,٩-	٠,٤-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: البيانات المقدمة من الحكومة السعودية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.